

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أقف أمام مجلسكم الكريم للمرة الثانية لأعرض على حضراتكم أبرز التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 ولألقي الضوء على ماهية الأبعاد والملاح التي أصبح يتسم بها مشروع القانون الذي بين أيديكم بعد أن تم سحبه من مجلسكم الكريم مؤخراً، مع التأكيد مجدداً على الالتزام بما ورد في خطاب الموازنة العامة الذي ألقى أمام مجلسكم الكريم في أواخر العام الماضي وخاصة ما يتعلق بمواصلة السير قدماً في عملية الإصلاح الاقتصادي والذي يفضي إلى زيادة معدلات النمو الحقيقية والتي بدورها تولد فرص عمل للأردنيين وذلك من خلال زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني وتفعيل دور القطاع الخاص وتنفيذ عدد من المشاريع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وكذلك الاستمرار في دعم المواد الأساسية، وتقديم الخدمات اللائقة للمواطنين في مختلف محافظات المملكة والاستمرار في دعم قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لتستطيع الحفاظ على كفاءتها العالية.

ولكن اسمحوا لي بداية وقبل الحديث عن هذه التعديلات أن أحيط مجلسكم الكريم علماً بأننا تمكنا بحمد الله تعالى ثم بفضل توجيهات قيادتنا الهاشمية الحكيمة من تحقيق إنجازات إيجابية عديدة خلال عام 2010 وذلك على الرغم من التداعيات السلبية التي نجمت عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتعتبر هذه الانجازات أفضل نسبياً مما تحقق في معظم بلدان المنطقة التي تتشابه هيكلها الاقتصادية مع المملكة وأفضل مما تحقق في كثير من الدول المتقدمة. فالنمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني استمر في اتجاهه التصاعدي خلال العام الماضي ربعاً بعد آخر ليصل إلى 3.5% خلال الربع الثالث. وتراجع معدل البطالة من 12.9% في عام 2009 إلى 12.5% في عام 2010، رغم إدراكنا بأن هذا المعدل ما زال مرتفعاً ويتطلب مزيداً من الجهود لتخفيفه.

كما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2010 بلغت نسبته 17.8% مقارنة مع تراجع بنسبة 19.2% في عام 2009. وفي المقابل، بلغت نسبة الزيادة في المستوردات 7.2% مقارنة مع تراجع بنسبة 16.2% في عام 2009.

كما واصلت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعها بشكل ملحوظ لتصل في نهاية عام 2010 إلى مستوى غير مسبق بلغ حوالي (12,2) مليار دولار ليغطي بذلك أكثر من ثمانية شهور من مستورداتنا من السلع والخدمات خلال العام المذكور.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأداء المالي في الأردن خلال عام 2010 وفقاً للمؤشرات المالية الرئيسية كان أفضل من أداء العديد من دول العالم.

فقد استطعنا بفضل الجهود الحثيثة والمتواصلة من السير بخطى ثابتة على مسار استعادة التوازن للمالية العامة، حيث تم تخفيض عجز الموازنة العامة بنحو نصف مليار دينار أو ما نسبته 32.2% ليهبط من 1509 مليون دينار أو ما نسبته 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى حوالي 1023 مليون دينار أو ما نسبته 5.3% من الناتج في عام 2010. وبلغ صافي الدين العام في نهاية تشرين ثاني حوالي (57.7%) من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي في مصر ولبنان عام 2010 حوالي (8.2%) و (8.7%) على الترتيب، فيما تجاوزت نسبة الدين العام إلى الناتج فيهما خلال نفس العام (73%) و (135%) تبعاً. من جهة أخرى، تراوحت نسبة عجز الموازنة للناتج لعام 2010 في كل من اسبانيا والبرتغال واليونان وأيسلندا وبريطانيا بين (7.3%) إلى (10.2%)، فيما تجاوزت هذه النسبة (17.5%) في أيرلندا.

وعلى نحو مماثل، بلغت نسبة إجمالي الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو حوالي (84%) عام 2010 فيما تجاوزت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية (92%) خلال العام المذكور. وهذه الحقائق تبين بجلاء أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لا يقل أهمية عن الإصلاح السياسي، فهو الذي من شأنه أن يعمل على بناء القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني ويعزز دور القطاع الخاص في التنمية ويضفي مزيداً من الشفافية والوضوح على القرارات والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، ويث روح المشاركة عبر إطلاق الحوار حول القضايا الاقتصادية التي تمس المصالح الحيوية لمختلف فئات المجتمع، والإصلاح الاقتصادي بالنسبة لنا يشكل أولوية رئيسية، ونحن حريصون على تنفيذه بشكل علمي وصحيح وبما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ويساعد على تجاوز الأزمات والتخفيف من الضغوط الاقتصادية والمالية.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

والآن اسمحوا لي أن انتقل للحديث عن أبرز التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 وهي كما تعلمون تهدف في مجملها إلى تعزيز أركان الاستقرار الاجتماعي والتخفيف من الأعباء عن كاهل المواطنين وخاصة الشرائح الفقيرة منهم، وقد جاءت هذه الإجراءات تنفيذاً لتوجيهات صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم واستجابة لمطالب غالبية أعضاء مجلسكم الكريم الذي يحرص كل الحرص على أن يكون هذا المشروع مجسداً لطموحاتكم ومعبراً عن تطلعاتكم المتمثلة في توزيع منافع التنمية ومكتسباتها على جميع المواطنين في كافة محافظات المملكة وبما يكفل تحسين مستوى معيشتهم وتوفير الخدمات وفرص العمل المناسبة لهم في ظل الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وفي ضوء الظروف والمستجدات الإقليمية والعالمية الصعبة. فقد أسفرت التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحتين الإقليمية والدولية، كما تعلمون عن تسجيل أسعار النفط الخام ارتفاعات متسارعة وعن حدوث ارتفاعات ملحوظة في أسعار القمح والشعير على وجه الخصوص والمواد التموينية الأساسية على وجه العموم والتي سجلت وفقاً لمؤشرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أعلى مستوى لها على الإطلاق خلال شهر شباط الماضي، الأمر الذي أفرز ضغوطات متزايدة في مختلف دول العالم على مستوى حياة المواطنين وخاصة الفقراء منهم. وحتى يتسنى تفادي الانعكاسات السلبية لهذه التطورات على الأحوال المعيشية للمواطنين ولاسيما الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود والمتوسط، فقد قررت الحكومة كما تعلمون خلال شهر كانون الثاني الماضي اتخاذ حزمة من الإجراءات تحسن مناعة النسيج الاجتماعي وتخفف الأعباء عن المواطنين. وقد بلغت كلفة هذه الحزمة من الإجراءات والتدابير حوالي (460) مليون دينار مفصلة على النحو التالي:

1- زيادة علاوة غلاء المعيشة اعتباراً من مطلع هذا العام بمبلغ (20) ديناراً لجميع العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري والتي قدرت كلفتها بحوالي (165) مليون دينار.

2- زيادة الدعم المخصص للمواد التموينية والمحروقات بما في ذلك الأعلاف بمقدار (135) مليون دينار ليرتفع بذلك إجمالي هذا الدعم إلى (340) مليون دينار.

3- دعم كل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية بواقع (10) مليون دينار لكل منهما بهدف دعم أسعار المواد الأساسية التي تباع للمنتفعين.

4- تخصيص مبلغ (20) مليون دينار لإقامة مشاريع تنموية تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمواطنين في المناطق الأكثر عوزاً والتي ترتفع فيها معدلات البطالة والفقير.

5- إلغاء الضريبة على السولار والكاكز وتخفيضها على البنزين اوكتان 90 بنسبة (6%) بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين وخاصة

الفقراء وذوي الدخل المحدود والمتوسط، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تخفيض الإيرادات الضريبية بمقدار (120) مليون دينار، ونأمل أن يؤدي هذا التخفيض لانعكاسات ايجابية على أسعار السلع والخدمات التي ترتبط أسعارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأسعار المحروقات وبالتالي الحد من ارتفاع معدل التضخم في المملكة.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وتفادياً لتعميق الاختلال في وضع الموازنة العامة ولكي يتسنى استيعاب كلفة هذه الحزمة من القرارات من دون أن تفضي إلى تفاقم العجز المالي وزيادة حجم الدين العام بمقدار الكلفة الإضافية المشار إليها آنفاً وبالتالي تخطي الحدود الآمنة، فقد قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية:

- 1- تخفيض مخصصات المشاريع الرأسمالية الواردة في مشروع القانون الذي تم سحبه من مجلسكم الكريم بمقدار(220) مليون دينار في ضوء الأولويات الوطنية وذلك باستثناء مشاريع قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والمشاريع المرتبطة بمنح خارجية لما لها من أبعاد في تقديم الخدمات للمواطنين.
- 2- زيادة المنح الخارجية المتوقعة بمقدار (140) مليون دينار لتصل بذلك إلى (440) مليون دينار، وهذا المستوى يقارب مستواها المتحقق العام الماضي والبالغ (430) مليون دينار.
- 3- زيادة عجز الموازنة بعد المنح بنحو (100) مليون دينار عن مستواه في مشروع القانون الذي تم سحبه ليصل إجمالي هذا العجز إلى نحو (1160) مليون دينار بدلاً من (1060) مليون دينار.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وإلى جانب ما سبق ومراعاة للتطورات والمستجدات الإقليمية والعالمية، فقد تم إعادة النظر في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المتوقعة التي استند إليها مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011. حيث تم تعديل معدل النمو الحقيقي المتوقع لاقتصادنا الوطني خلال الفترة (2011 – 2013) ليتراوح بين (3.5% - 5%) بدلاً من (4% - 6%). وضمن السياق ذاته، تم تعديل معدل التضخم المتوقع لعام 2011 المقاس بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ليصل إلى (5% - 5.5%) وليهبط في عام 2012 إلى (4.5%) ثم إلى (4.0%) في عام 2013.

هذا فضلاً عن تعديل توقعات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ليلعب سعر البرميل في المتوسط خلال عام 2011 ما بين (90-95) دولاراً مقارنة مع التوقع السابق الذي تراوح بين (80-85) دولاراً للبرميل في المتوسط. وكما تلاحظون فإنه وبالرغم من الأثر المالي للإجراءات التي تم اتخاذها إلا أننا حرصنا على أن لا تنعكس كلفة هذه الإجراءات على عجز الموازنة وبالتالي على المديونية إلا بالحد الأدنى الممكن، وهذا الحرص ينبع من إيماننا المطلق بأهمية الموازنة العامة ودورها في تحقيق وترسيخ الاستقرار المالي والنقدي، باعتبار إن هذا الاستقرار هو ضمانة أساسية وضرورية للحفاظ على البيئة المحفزة للاستثمارات المحلية والجاذبة للاستثمارات الخارجية.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

استند إعداد الموازنة العامة إلى أسلوب ونهج جديدين يتوافقان مع متطلبات المرحلة الراهنة وينسجمان مع الممارسات العالمية المعاصرة، ويلتزمان نهج الإصلاح المالي الشامل الذي يهدف إلى تحسين الإدارة المالية بمختلف جوانبها. كما اتسم مشروع قانون موازنة هذا العام بمجموعة من المزايا الايجابية التي سبق توضيحها في خطاب الموازنة السابق مثل اتسام التقديرات في جانبي الإيرادات والنفقات بالواقعية، وإظهار المخصصات المرصودة للبرامج التي تعنى بشؤون المرأة والطفل، وإظهار حصة كل محافظة من النفقات العامة، وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية، وإبلاء القطاعات ذات الأولوية مزيداً من الرعاية والاهتمام، وزيادة الاهتمام بمتطلبات الأمن القومي نظراً لما لذلك من آثار ايجابية على تعزيز مناخ الاستثمار وابتعاد الأمن ركناً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في سائر أنحاء المملكة.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وترتيباً على التعديلات التي تم الإشارة إليها فيما تقدم، اسمحوا لي أن اعرض أمام حضراتكم أبرز ملامح وأبعاد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 الذي بين أيديكم وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية بشقيها الضريبية وغير الضريبية بنحو (4768,7) مليون دينار في عام 2011 مقارنة مع نحو (4421,7) مليون دينار المعاد تقديرها لعام 2010 أي بزيادة مقدارها (347) مليون دينار أو ما نسبته (7.8%). وبذلك أصبحت هذه الإيرادات تشكل نحو (22.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 مقابل (22.9%) من الناتج في عام 2010.

ثانياً: المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية بمبلغ (440) مليون دينار بارتفاع لم يتجاوز مستواه المعاد تقديره في عام 2010 وبالبالغ (430) مليون دينار سوى بعشرة ملايين دينار أو ما نسبته (2.3%). وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للدول الشقيقة والصديقة التي تحرص على تقديم كل دعم ممكن للمملكة.

وترتيباً على ما تقدم، قدرت الإيرادات العامة بمبلغ (5208,7) مليون دينار مقابل (4851,7) مليون دينار معاد تقديرها لعام 2010، بزيادة مقدارها (357) مليون دينار أو ما نسبته (7.4%).

ثالثاً: النفقات العامة

أ- النفقات الجارية: قدرت النفقات الجارية بنحو (5344,8) مليون دينار مقابل (4885,7) مليون دينار معاد تقديرها لعام 2010، بزيادة مقدارها (459,1) مليون دينار أو ما نسبته (9.4%).

ب- النفقات الرأسمالية: قدرت النفقات الرأسمالية بنحو (1024,2) مليون دينار مقارنة مع (988,8) مليون دينار أعيد تقديرها لعام 2010 بزيادة مقدارها (35,4) مليون دينار أو ما نسبته (3.6%). وقد استأثرت قطاعات التربية والتعليم والصحة والمياه والتنمية الاجتماعية والنقل بما نسبته (57%) من إجمالي النفقات الرأسمالية في عام 2011. ومن بين أبرز هذه المشاريع بناء (85) مدرسة جديدة في مختلف محافظات المملكة واستكمال إنشاء وتوسعة عدد من المستشفيات الرئيسية مثل مستشفى البشير والزرقاء الجديد والسلط الجراحي والبادية الشمالية ومستشفى الكرك ومستشفى جرش وعجلون والمفرق ومعان والعقبة الجديد. هذا إضافة إلى استكمال مشروع جر مياه الديسي ومشاريع صرف صحي المزار / مؤتة والعدنانية وفي قرى غرب جرش وفي لواء الكورة، واستكمال إنشاء عدد من السدود.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، تم رصد المخصصات لإنشاء مراكز للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم الجمعيات الخيرية وإنشاء مساكن للأسر الفقيرة والضعيفة.

وتأسيساً على كل ما تقدم، قدرت النفقات العامة في عام 2011 بنحو (6369) مليون دينار بزيادة مقدارها (494,5) مليون دينار أو ما نسبته (8.4%) عن مستواها المعاد تقديره لعام 2010 ولتشكل بذلك ما نسبته (30.3%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع (5874,5) مليون دينار معاد تقديرها أو ما نسبته (30.5%) من الناتج في عام 2010.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وكمحصلة لكل ما تقدم فقد قدر العجز المالي بعد المنح الخارجية بحوالي (1160,3) مليون دينار أو ما نسبته (5.5%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (1022,8) مليون دينار أو ما نسبته (5.3%) من الناتج في عام 2010 . أما قبل المنح، فقد قدر العجز بنحو (1600,3) مليون دينار أو ما نسبته (7.6%) من الناتج مقابل (1452.8) مليون دينار أو ما نسبته (7.5%) من الناتج في عام 2010. وبذلك يتضح أن هذا العجز لم يرتفع سوى بنحو (100) مليون دينار أو ما مقداره (0.5) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه في مشروع القانون قبل التعديل.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن العمل المنهجي المبرمج هو السبيل لتحقيق الانجاز وتجاوز الصعوبات، كما أن خدمة المواطنين وفتح آفاق الانجاز أمامهم تكون عبر المضي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، فعملية الإصلاح الشاملة، خيار استراتيجي وضرورة تفرضها مصالح الوطن ومتطلبات بناء المستقبل المزدهر، وهناك إدراك كامل بان الأردن يواجه تحديات اقتصادية كبيرة تستدعي اعتماد سياسات اقتصادية ناجحة تحقق الطموحات في توفير العيش الأفضل للمواطن، فتحسين حياة المواطن الأردني وفتح آفاق الانجاز أمامه هو الهدف الأول، وسيظل تحسين الأداء الاقتصادي أولوية رئيسية لانعكاسه المباشر على مستوى معيشة المواطن.

قبل أن اختتم حديثي هذا أود أن أسجل تقديري لمجلسكم الكريم على كل ما ابدىتموه من حرص شديد على أن تكون هذه الموازنة مراعية للأبعاد الاجتماعية ومنسجمة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والعالمية. وسوف تمثل دراسة مجلسكم الموقر لهذا المشروع خير رافدٍ لمسيرتنا التنموية التي نسعى من خلالها لتحقيق مزيد من الانجاز خدمة للوطن والمواطن في ظل الموارد المالية المتاحة متطلعين معاً وكفريق واحد أن نحقق بأذن الله تعالى المزيد من الرفعة والمنعة لاقتصادنا الوطني خلال الأعوام المقبلة في ظل رعاية وتوجيهات جلالة قائدنا المفدى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم الذي لم يدخر جهداً في النهوض بمملكتنا الغالية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ورفاههم رغم محدودية الإمكانيات والموارد، حفظ الله الأردن وشعبه الأبوي الكريم في ظل الرابطة الهاشمية الخفاقة بقيادة جلالة ملكنا المفدى عبد الله الثاني المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،

د. محمد ابو حمور

وزير المالية

عمان في 2011/03/06